



الجمهورية اليمنية

ورقة عمل حول إستراتيجيات تنمية
القطاعات الإنتاجية في محافظة حضرموت

للقطاع الصناعي

إعداد المهتمين:

د/ سالم مبارك بن قديم

م/ يحيى محمد علي يسر

م/ خالد محمد باوزير

فهرست المحتويات



رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
3	المقدمة.....	1
4	أهمية إعداد الإستراتيجية	2
5	تحليل الوضع الراهن	3
5	الصناعات النفطية والمنشآت الصناعية الأخرى	3.1
6	المناطق الصناعية	3.2
12	تقارير الخبراء وتوصيات الحكومة	3.3
12	تقرير خبراء منظمة الإسكوا	3.3.1
12	تقرير الخبراء المصريين	3.3.2
13	توصيات الحكومة	3.3.3
13	تحليل أوضاع القطاع الصناعي	4
13	مكامن القوة	4.1
14	مكامن الضعف	4.2
14	الفرص	4.3
15	التحديات	4.4
10	اتجاهات تطور الصناعة والتعدين والرؤية الإستراتيجية	4.5
16	المشروعات الصناعية	4.6
16	المشكلات المحورية والفرعية	5
17	الأهداف العامة والفرعية	6
19	السياسات والبرامج	7
20	مصفوفة إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي	8
21	ملحق	

١- مقدمة عن القطاع الصناعي :

يعتبر القطاع الصناعي في محافظة حضرموت من أهم القطاعات الإنتاجية وله دور رايعي ومنتقدم نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للأحصاء لعام ٢٠٠٢م بلغت قيمة الإنتاج الصناعي ١٠٢٩٤ مليون ريال وكان إجمالي المنشآت الصناعية بنفس العام ٢٦٣٦ منشأة منها ٢٤٦٦ منشأة صغيرة أي عدد العمال فيها (١-٤) عامل ، المنشأة المتوسطة التي يبلغ عدد العمال فيها (٥-٩) عامل ١٣٠ منشأة ، والمنشأة الكبيرة التي يبلغ عدد العاملين فيها ١٥ عامل فأكثر، وسنركز في ورقتنا هذه على إستعراض للوضع الحالي لقطاع الصناعة والتعدين . وكذا المناطق الصناعية المؤمل إقامة بعض المنشآت الصناعية عليها مع الاستعانة برأي الخبراء المختصين والذي سنعرز ورقتنا هذه بأرائهم العلمية وما خلصوا إليه من توصيات طيبة ولا ريب ان نولي عناية فائقة بالصناعات اليدوية والحرفية كونها تمثل جزء مهم جداً من موروثنا الثقافي والحضاري وعملية الحفاظ عليها من الاندثار عن طريق الأخذ بيد الحرفيين المهرة من خلال القروض الميسره اللازمة لتطوير الانتاج من حيث الكم والنوع وتدريب الشباب واكسابهم الخبرات الضرورية وبالتالي تعريف شعوب العالم بهذا الموروث والانطلاق بالقطاع الصناعي على اساس احتياجات القطاعات الانتاجية الأخرى وتوفير متطلباتها على اسس تكاملية .

2- أهمية إعداد الاستراتيجية :

إن إعداد الاستراتيجية التنموية لقطاعي الصناعة والتعدين له أهمية كبرى حيث تتحدد أولويات التنمية في ساحل حضرموت والأهداف الاقتصادية وفقاً لرؤية علمية صحيحة ، ولساعد إعداد الاستراتيجية التنموية في إعداد الخطط والبرامج التنموية لقطاعي الصناعة والتعدين ومراقبة التنفيذ وتحقيق التوازن في تنمية مختلف المناطق والمديريات حسب خصوصياتها . والجدير بالذكر إن إعداد الاستراتيجية التنموية لقطاعي الصناعة والتعدين

سوف يحقق فوائد من أهمها :-

- ١) استثمار القدرات الكامنة في ساحل حضرموت وتخيرها لخدمة النمو.
- ٢) وضوح وتبلور الأهداف والبرامج التي ينبغي أن تحدد منطقة ساحل حضرموت على ضوءها مشاريعها المستقبلية.
- ٣) ضمان مستوى عالي ومستمر من النمو لقطاعي الصناعة والتعدين .
- ٤) رفع فعالية التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وبينها وبين القطاع الخاص (المستثمرين) .
- ٥) ضمان عملية فاعلة للرصد والرقابة والإصلاح لكل خطط التنمية .
- ٦) تشجيع الدول المانحة على تمويل المشاريع والدراسات الاقتصادية وخاصة الدراسات والمشاريع الصناعية والتعدينية .

3 : تحليل الوضع الراهن:

3.1 - أهمية المنشآت الصناعية بساحل حضرموت ودورها في

عملية النمو الاقتصادي :

يمكن القول أن أهم المنشآت الصناعية القائمة التي تم تنفيذها منذ عام ١٩٩٠ م تركزت في

عدد من الصناعات النوعية وهي :

- ❖ صناعات استخراجية : مثل معامل تقطيع الأحجار والكسارات
- ❖ صناعات تعليب الأسماك : حيث يوجد في المحافظة ثلاثة مصانع لتعليب الأسماك
- ❖ الصناعات الإنشائية : مثل مصنع العماري للطوب الأحمر ومصنع المستنير للرخام والبلاط

❖ مجمع حضرموت الصناعي : ويضم خمسة مصانع وعي :-

١. مصنع الوجبات الخفيفة
٢. مصنع الزيوت
٣. مصنع الأسفنج
٤. مصنع الأنابيب البلاستيكية
٥. مصنع المياه المعدنية
٦. مصانع الفيبر جلاس وعددها (٥) وتقوم بصناعة القوارب والخزانات وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية عام ٢٠٠٥ م في م / حضرموت ٢٢٧٧ منشأة ، صنفت حسب معيار الجهاز المركزي للإحصاء إلى منشآت كبيرة ، متوسطة ، وصغيرة ، وفقاً لعدد العمال في كل منشأة ، وعلى هذا الأساس بلغ عدد المنشآت الكبيرة ٧٣ منشأة متوسطة ١٣٧ منشأة ، منشآت صغيرة ٢٠٦٧ منشأة .

3.2 : المناطق الصناعية :

تعتبر المناطق الصناعية مرتكزاً رئيسياً لإقامة صناعة على أسس تخطيطية بيئية واقتصادية ، وكذلك أحد الأساليب لتشجيع الرأسمالي الوطني والأجنبي للاستثمار في مجال الصناعة فمع وجود المنافسة بين الدول المختلفة لجذب الاستثمارات ، فإن إقامة المناطق الصناعية وتكديدها من قبل الدول وإعطاء الأرض بشروط ميسرة يصب في اتجاه الترويج والتشجيع للاستثمار الصناعي . ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بإقامة المناطق الصناعية منذو بداية التسعينات ومواكبا مع صدور قانون الاستثمار والترويج للاستثمار في المحافظة ، حيث تم تحديد عدد من المناطق الصناعية وتوزيعها بالتنسيق بين مكتب وزارة الصناعة وهيئة الاستثمار ومكتب وزارة الإسكان والتخطيط الحضري بالمحافظة وهي :-

- ١ . المنطقة الصناعية بخلف .
- ٢ . المنطقة الصناعية بالصلب - طريق وادي حضرموت .

٣ . المنطقة الصناعية بالشحر - شرق مدينة الشحر .

٤ . المنطقة الصناعية (شحير - الغيل)

غير أن تحديد هذه المناطق وتوزيعها لم يخدم الهدف المنشودة من إقامة مناطق صناعية ، فجميع هذه المناطق

لم يتم تخطيطها وفقاً لدراسات وتصاميم تفصيلية تتوفر فيها الشروط الأساسية لاعتماد هذه الأماكن مناطق

صناعية تخدم الهدف من إنشائها والمتمثل في تقديم التسهيلات وتشجيع الاستثمار الصناعي . وتجدر الإشارة

أن جميع هذه المناطق لم يتم توصيل الخدمات الأساسية إليها ، وبالتالي أصبحت مناطق معزولة يتطلب

الاستثمار فيها أعباء إضافية جديدة على المشروع الأساسي متمثلة في توفير الكهرباء والمياه وربط المشروع

بأقرب طريق ، ولذلك لم تستغل هذه المناطق إلى اليوم بشكل جيد ، ونرى الاستثمار الصناعي يتم إقامته في

مناطق أخرى قريبة من الخدمات الأساسية وبشكل مبعثر قريباً من التجمعات السكنية .

3.3 : تقارير الخبراء وتوصيات الحكومة:

3.3.1 تقرير خبراء منظمة الإسكوا :-

وتضمن هذا التقرير تقييم أولي للمناطق الصناعية لعدة مواقع ، حيث أقتصرت على الجوانب البيئية ، وكانت

التوصية الرئيسية إعداد مشروع دراسة تفصيلية للمناطق الصناعية والبحث عن تمويل لتلك الدراسة .

كذلك فقد أعطى تقييماً أولياً للمواقع التي زارها الفريق من حيث احتمالات التلوث البيئي وتأثره على المناطق

المأهولة بالسكان ، حيث يعتقد الخبراء على أن :

* منطقة هضبة ضبه هي الأولى

* منطقة فوه (خلف الدواجن) الثانية

* منطقة (فلك - العيون) الثالثة

مع التحفظ على أن ذلك سوف يعتمد على دراسة تفصيلية لأنواع الصناعات التي ستقام فيها

3.3.2 تقرير الخبراء المصريين :

هذا التقرير يوجد بالوزارة لأنه يختص بجميع المناطق الصناعية في الجمهورية وخلصته أنه تم فيه إعداد دراسة وتصميم الخدمات للجزء الجنوبي من منطقة ظلومة (بروم) .
والجدير بالذكر أن جميع الخبراء قد أكدوا على أهمية استكمال الخدمات لمنطقة خلف الصناعية والاستفادة من منطقة الصلب الصناعية بإعادة تخطيطها وتحديد الصناعات المسموحة لإنشائها داخله آخذين بعين الاعتبار توفر جزء من الخدمات فيها (الطريق والكهرباء والمياه) وبالنسبة للإجراءات المحلية حول المناطق الصناعية فإن مجلس الوزراء قد أقر تحديد المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية في قراره رقم (٩٩) لعام ٢٠٠٢م وقراره رقم (١٦٧) لعام ٢٠٠٣م ، واشتملت القرارات على اعتماد المناطق الصناعية الجديدة في ساحل حضرموت وهي :

١ . منطقة شمال ضبة

٢ . منطقة فوه (خلف الدواجن)

٣ . منطقة ظلومة (بروم)

3.3.3 : توصيات الحكومة:

وقد أكد هذا القرار على :

١ . ضرورة إسقاطها ضمن المخططات والمحافظة عليها وعدم التصرف بأراضيها

٢ . توصيل الطريق الرئيسي إلى بواباتها

٣ . تحديث واستكمال الدراسات لهذه المناطق

٤ . دراسة البيئة الصناعية والأمن الصناعي في المناطق الصناعية.

وتجدر الإشارة أن المنطقة الصناعية بظلومة (بروم) قد تم تحويلها إلى منطقة سياحية وفقاً للتوجيهات

الحكومية المركزية ، وذلك في بداية عام ٢٠٠٦م نظراً لما تمتع به هذه المنطقة من مقومات سياحية ، على أن يتم

التركيز على منطقة صناعية واحدة وهي منطقة ضبه كونها بقرب الميناء الجديد والمطار ومساحتها كبيرة نسبياً

(١٢٠٠ هكتار) على أن تتوفر لها كافة الخدمات خلال الفترة القادمة ..

: تحليل أوضاع القطاع الصناعي :

وبهذا المناقشات بين الأعضاء والاقتراحات توصلت اللجنة إلى تحليل مكانن القوه والضعف كالتالي :

4.1 : مكانن القوه :

١. توفر المواد الخام للصناعات .
٢. وجود مناطق صناعية .
٣. توفر الأيدي العاملة .
٤. توفر الصناعات الحرفية .
٥. طبوغرافية المحافظة .
٦. قدرة القيادة على التطوير وتبني أفكار جديدة .

4.2 : مكانن الضعف :

١. ضعف البنية التحتية .
٢. قلة الكادر الفني المهني .
٣. ضعف المسوحات الجيولوجية لضعف التمويل .
٤. ازدواجية صرف الأراضي .
٥. ضعف التدريب والتأهيل .
٦. عدم توفير قاعدة المعلومات والبيانات ودراسات الجودة الاقتصادية
٧. عدم تحديث وتوسيع المواني وعدم تفعيل مراقبة الجودة والمواصفات
٨. ضعف السياسات الترويجية والتسويقية .
٩. عدم كفاءة نظم التخزين ، وعدم انسياب المعلومات بين القطاعات .

4.3 : الفرص :

١. دعم الجهات المانحة .
٢. توفر رؤوس الأموال المحلية والخارجية .

٣. توفر صناديق تمويل الصناعات الصغيرة .

٤. مزايا قانون الاستثمار .

٥. وجود معهد تقني بالمحافظة .

٦. توفير المواني (بحري - جوي - سمكي)

٧. إنخفاض الرسوم الجمركية والضريبيه في الاعفاءات الاستثماريه

٨. وجود المؤسسات الماليه والمصرفيه .

٩. توافر المواد الخام الأولية .

4.4 : التحديات :

١. التلوث البيئي .

٢. المنافسة الخارجية للمنتجات المحلية .

٣. المركزية الحادة والتضارب في القوانين .

٤. عدم استقرار بسعر الصرف .

٥. عدم تحيث وتوسيع المواني .

٦. ارتفاع كلفة الطاقة ، وقلة مخصصات المحافظة من الوقود .

٧. العولمة .

4.5 : إتجاهات تطور قطاع الصناعة والتعدين والرؤية الإستراتيجية :

(١) إيجاد البنية الأساسية للصناعة في ساحل حضرموت من خلال :

أ- إقامة مصافي النفط .

ب- إقامة المنطقة الصناعية والخدمات الضرورية لها .

ج- دعم وتنمية الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل والتدريب والتأهيل

والاستشارات الفنية المتخصصة.

د- تكشف الجهود في البحث عن المعادن والمواد الصناعية الأخرى وتوفير

الأموال الضرورية لذلك .

و تنطلق إستراتيجية قطاع الصناعة والتعدين في محافظة حضرموت لرؤية عميقة لمستقبل قطاع الصناعة والتعدين الذي نهدف إلى تحقيقه خلال (٢٠٠٦ - ٢٠١٥ م) معتمدين في رؤيتنا هذه على ما تم إنجازة من تحليل للعوامل الداخلية والخارجية وعلى هذا الأساس فإننا نتطلع بأن تصبح محافظة حضرموت حتى ٢٠١٥م محافظة صناعية وتعدينية حديثة ومزدهرة قادرة على المواكبة والتطور الذاتي .

4.6 : المشروعات الصناعية المستقبلية :

- ١- صناعة الاسمنت
- ٢- صناعة الجبس .
- ٣- صناعة الرخام .
- ٤- تعبئة التمور .
- ٥- مجمعات صناعية زراعية
- ٦- صناعة أدوات ومتطلبات الصيد
- ٧ . إقامة مصافي حديثة ولأسمدة الازونية وحامض السلفونيك.
- ٨ . إقامة شركات للخدمات النفطية.
- ٩ . إقامة الصناعات البتوكيميائية.
- ١٠ . إقامة مشروع خزن ونقل وتوزيع المشتقات النفطية.

5- : المشكلات المحورية والفرعية :

أ - المشكلات المحورية :

- ١ . التهديدات البيئية الناتجة عن الصناعات مثل صناعة النفط والبتروكيماويات .. الخ .
- ٢ . ارتفاع تكاليف الإنتاج كهرباء مياة ووقود .. الخ.

٣. عدم وجود حماية للصناعات الوطنية من تهرب المنتجات الأجنبية الداخلة الى البلد للضرائب والرسوم الجمركية .

٤. قلة العمالة الماهرة في القطاع الصناعي .

٥. تحدد جهات صرف الأراضي .

٦. عدم وجود تصريف وضوابط واضحة للمستثمر .

٧. تداخل القوانين المتعلقة بالصناعة مثل قانون الاستثمار وقانون المحاجر وقانون اراضي وعقارات الدولة .

ب- المشكلات الفرعية :

١. ارتفاع أسعار الفائدة البنكيه للمقرضيين .

٢. تدنى كفاءة الأيدي العاملة .

٣. عدم وجود مسوحات صناعية حيث أن آخر مسح صناعي تم ١٩٩٦ م .

٤. ضعف المعلومات وتباينها وعدم وجود مركز معلومات صناعي .

٥. زحف المخططات السكنية على مناطق الخامات.

٦. عدم وجود مناطق صناعية مخدمة لضعف البنية التحتية .

٧. وجود بعض محطات الوقود والورش الصناعية داخل المدن والأحياء السكنية .

٨. عدم وجود قانون للصناعة ينظم ويسهل عملية الإشراف والرقابة على المنشآت الصناعية ويسهم في تطوير

قطاع الصناعة .

٩. ضعف الدعم الذي يقدم للصناعات الصغيرة والحرفية .

١٠. عدم تهيئة الظروف المناسبة لانخراط المرأة في العمل لدى قطاع الصناعي .

١١. تدني مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين في القطاع الصناعي .

6- : الأهداف العامة والفرعية :

6.1 : الأهداف العامه :

١. تطوير القطاع الصناعي كما ونوعا بما يخدم التنمية الاقتصادية للبلد ودفع مستوى معيشة المواطنين .

٢. توفير فرص عمل جديدة والإسهام في حل مشكلة البطالة والعمل على تنمية مستدامة والتخفيف من

الفقر .

٣. تطوير قطاع الصناعة والتعدين بما يلبي احتياجات السوق المحلية .

٤. نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة .

٥. توفير عملات صعبة ... الخ .

7.2 : الأهداف الفرعية :

١. إقامة منطقة تجارية حره .

٢. إقامة مناطق صناعية .

٣. البحث عن فرص الاستثمار الصناعي .

٤. توفير قاعدة بيانات عن القطاع الصناعي وتوفير التمويل اللازم لإجراء المسوحات

الجيولوجية لتحديد مناطق المواد الخام وعدم العبث بها .

٥. الحد من ظاهرة تهريب السلع الأجنبية

٦. إقامة مصافي النفط وتطوير وتوسيع منشآت الخزن الاستراتيجي .

٧. دعم وتنمية الصناعات الصغيرة توفير التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية المتخصصة

٨. إقامة محطات توليد الكهرباء بالغاز .

٩. تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وبين القطاع الصناعي

والقطاع السمكي وكذلك بين القطاع الصناعي وقطاع النفط والمعادن .

١٠. إعداد مسح صناعي على مستوى منطقة ساحل حضرموت للصناعات الصغيرة

والمتوسطة بهدف معرفتها والتعرف على أماكن تواجدها ويمكن القيام بذلك محلياً

والمطلوب توفير التمويل لهذا العمل الهام .

١١. إعادة تخطيط منطقة الصلب - طريق وادي حضرموت مع ضم المنطقة الشرقية

الشمالية (حتى وادي شحير) إليها ، لتصبح منطقة صناعية وسطية للصناعات

المتوسطة والكبيرة ، وهذه المنطقة لديها مزايا ومنها توفر الطاقة الكهربائية والمياه ،

وكذلك وجود طريق وادي حضرموت والمطار بالقرب من هذه المنطقة .

١٢. إعتقاد منطقة شمال الضبة للصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية وبحيث يتم إعداد دراسات تفصيلية خلال السنوات القادمة لهذه المنطقة .

١٣. إعتقاد منطقة صناعة تجارية ضمن مخططات الميناء الجديد بمنطقة ضبة وذلك لإنشاء الصوامع الخاصة باستلام المواد التي يتم نقلها بشكل سائل أو سائب إلى المحافظة (القمح ، الأرز ، السكر ، الزيوت وغيرها) .

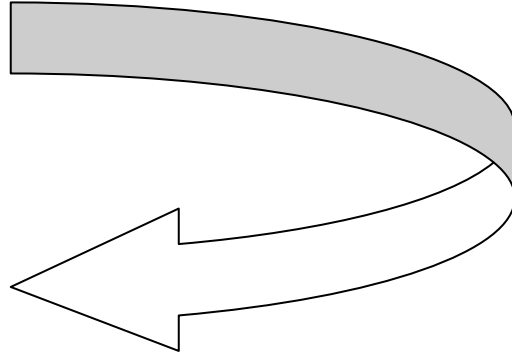
١٤. أن تكون منطقة فوه (خلف مؤسسة الدواجن) للصناعات الصغيرة والحرفية والمتوسطة بهدف نقل الورش الإنتاجية من داخل مدينة المكلاء إليها لتفادي الضوضاء والإزعاج وتحسين الوضع البيئي للمدينة .

7 - السياسات والبرامج :

- (١) إعداد دراسات قطاعية نوعية للصناعات المختلفة.
- (٢) إعداد دراسات جدوى إقتصادية لعدد من المشاريع الصناعية الهامة (مثلاً و صناعة الاسمنت والزجاج والرخام إلخ) .
- (٣) إستمرار الدولة في تشجيع المستثمرين للإستثمارات في الصناعات البترولية والبتروكيماوية والترويج لهذه الصناعات .
- (٤) إعداد برامج التأهيل والتدريب للكوادر العاملة في المجال الصناعي والتعدين وإنشاء المعاهد الصناعية المتخصصة.
- (٥) الترويج لإقامة الصناعات التي ذكرت آنفاً ومنحها إمتيازات وحوافز أكبر وخاصة تلك التي توفر فرص عمل كبيرة لقطاعات واسعة والتي تستعمل مواد خام محلية واتي تنشط في مجال التصدير للخارج .
- (٦) حماية الصناعات الوطنية.

مطلع فوق

يوضح بعض الكشوفات بالمحاجر والكسارات
المصروفة في عدة مديريات
حتى عام ٢٠٠٦ م



الخصائص الإقتصادية والاجتماعية لمحافظة حضرموت:

١. توفر الكفاءات الوطنية في كافة المجالات إدارية وفنية .
٢. وجود رؤوس الأموال لدى أبناء المحافظة المغتربون مما يؤدي في تحقيق الاهداف الاقتصادية .
٣. وجود الأودية الزراعية الهامة مثل وادي حضرموت ووادي حجر .
٤. وجود مساحات واسعة من الأرض لقيام المشاريع حيث أن مساحة حضرموت كبيرة نسبياً .

٥. وجود الشواطئ الجميلة التي تتوفر في مقدمات قيام المشاريع السياحية.

٦. توفر مساحة بحرية تمتد من بئر علي حتى سيحوت فهذا تشجيع على قيام الصناعات السمكية .

٧- تعتبر محافظة حضرموت من أكثر الأقاليم اليمنية مساحة وأكثرها سكاناً حيث يبلغ سكان المحافظة

حوالي ٧٥٠,٠٠٠ نسمة ومعدل نمو سكاني كبير نسبياً ٣,٢٪ تقريباً .

٨- يتميز أبناء محافظة حضرموت بالثقافة التجارية العريقة حيث حققت أبنائها المستثمرين في المهجر

نجاحات كبيرة في دول الخليج ودول جنوب شرق آسيا ودول القرن الإفريقي مما ساهم هذا في تحقيق

الاستقرار والنمو الاقتصادي لتلك الدول .

الخصائص الاقتصادية للقطاع الصناعي :

١. توفر عدد من المصانع الهامة مثل مصانع تعليب الأسماك ومصانع الفيبرجلاس ومجمع حضرموت الصناعي

٢. وجود عدد من المصانع التي تعتمد على المواد الخام المحلية مثل صناعة الطوب الأحمر والبلاط والرخام

وتقطيع الاحجار

٣. وجود عدد من الصناعات الحرفية التي تحتاج الى دعم مالي وفني حيث اندثر بعضها نظرا

لعدم الأهتمام بها .

٤. توفر المواد الخام لقيام صناعة الاسمنت ومواد البناء في أكثر من موقع

٥. توفر أحجار الركام الصخري وإمكانية تصديره إلى الدول المجاورة .

٦. قيام مشروع وادي مدن للتنقيب عن الذهب

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
3	مقدمة عن القطاع الصناعي و أهمية إعداد الاستراتيجية	- ١
4	تحليل الوضع الراهن والمناطق الصناعية	- ٢
6	التوصيات الحكومية	- ٣
7	الأهداف الرئيسية والفرعية	- ٤
8	إتجاهات تطور نمو القطاع الصناعي	- ٥
9	الرؤية الاستراتيجية والمشروعات الصناعية المستقبلية	- ٦
10	المشكلات الفرعية والأهداف العامة	- ٧
11	الأهداف الفرعية	- ٨
12	السياسات والبرامج	- ٩
13	مصفوفة استراتيجية تطوير القطاع الصناعي	- ١١
14	مصفوفة استراتيجية تطوير القطاع الصناعي	- ١٢



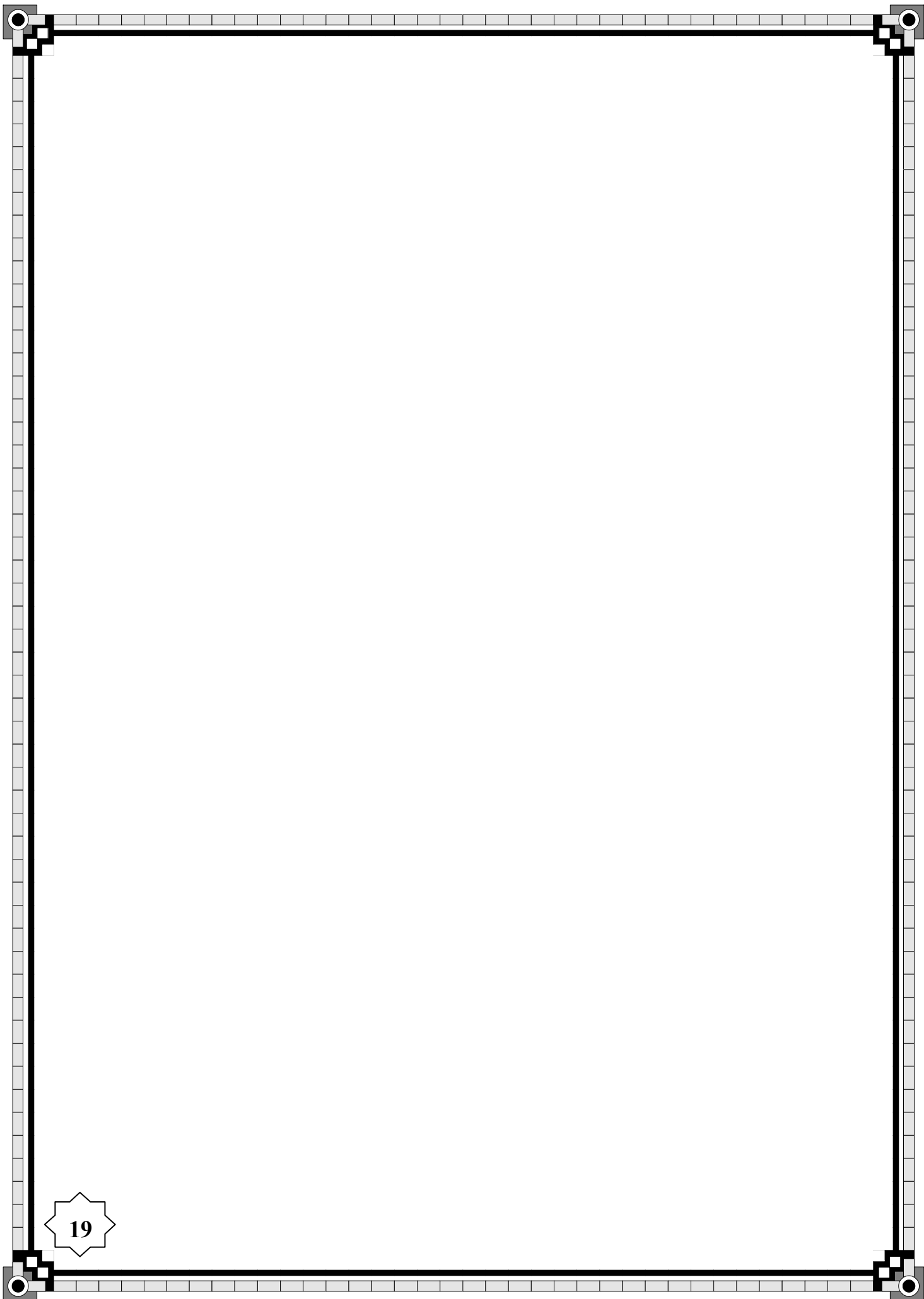
الجمهورية اليمنية

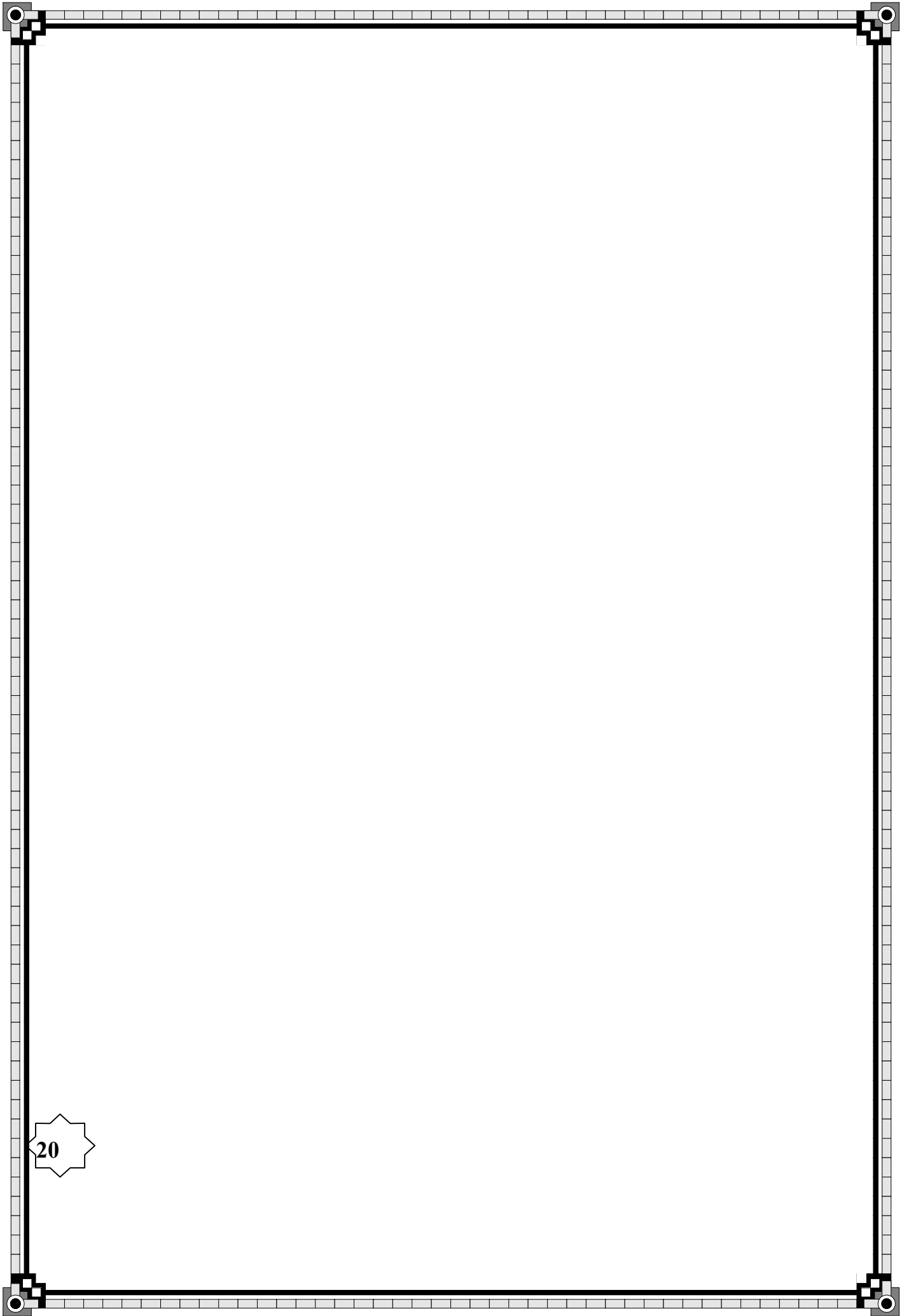
ورقة عمل حول إستراتيجيات
تنمية قطاع الصناعة والتعدين

بمناهل محافظة حضرموت

إعداد المهنيين:

د/ سالم مبارك بن قديم
م/ يحيى محمد علي يسر





20